اعلن، في مؤتمر صحافي سبق انعقاد المجلس الوطني، وترافق مع قرار اللجنة التنفيذية بالغاء اتفاق عمان، «عن ان الاسباب التي دعت الى انشاء جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لم تعد قائمة، مما يعني، ضمناً، ان الجبهة الشعبية لم تعد عضواً في هذا التحالف» (**المصدر نفسه**).

ورأت الاوساط القيادية السياسية الفلسطينية، في ما تم التوصل اليه عبر الحوار الوطني الفلسطيني، انتصاراً للوحدة الوطنية الفلسطينية، ولا يشكل ربحاً لهذا الطرف او خسارة لذاك، بل انه، في محصلته، انتصار لخط التوحيد، واستمرار المنظمة قوية ومعبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله السياسي. وقد ساعد اتفاق الفصائل، عبر جلسات الحوار الوطني، في حل معظم الاشكالات التنظيمية والسياسية، مما اعطى جلسات المجلس الوطني طابع التفاهم والود، وابعدها من جو المشاحنات والتشنج.

عقد الدورة ١٨ للمجلس

عُقد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، في قصر الصنوبر، في الجزائر، وانهى اعماله فجر ٢٦ من الشهر ذاته. وقد كانت هذه الدورة عادية، لكنها لم تكن كذلك من الناحية العملية، وجاءت رداً على مجموع حالات الانشقاقات الداخلية، وما شهده الوضع الفلسطيني من خلافات سياسية حادة، تمحورت حول صيغ التحالف الفلسطيني ـ العربي، والخيارات السياسية الدولية.

افتتحت الجلسة الاولى بحضور الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، والامين العام للمؤتمر الاسلامي، محمد شريف بيرزاده، والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وكبار المسؤولين الجزائريين، وياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، و ٥٠٠ اعلامي وصحافي.

وتحدث السائح، في الجلسة، مؤكداً ضرورة الوحدة الوطنية، وبيّن مشاركة ثمانية فصائل فلسطينية في اعمال المجلس. ثم تحدث عرفات، فأكد ان الوحدة الوطنية الفلسطينية هي مسؤولية جميع المنظمات؛ ورحب، باسم المنظمة، بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على ان تحضره المنظمة كطرف مستقل (**مداخلة القائد العام ابو عمار في افتتاح الدورة ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني** ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

وتلت جلسة الافتتاح جلسة ثبوت النصاب، فتبين ان عدد الحضور ٣١٩ عضواً من اصل ٤٢٦. وقد اعتبر المجلس ثلاثة من اعضائه المتغيبين حضوراً، وهم عصام عبداللطيف وعزمي الخواجه وابو طعان، وذلك من خلال موقعهم النضالي في السجون السورية والاردنية (**فلسطين الثورة** ، ١٩٨٧/٤/٢٥).

اعتماد الحزب الشيوعي الفلسطيني

تقدم ياسر عرفات الى المجلس الوطني الفلسطيني بمشروع قرار خاص بالحزب الشيوعي الفلسطيني وتضمن قبول الحزب في المجلس الوطني، فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية، بدءاً من الدورة ١٨، وذلك بناء على عريضة موقعة من ١٧١ عضواً من الاعضاء العاملين في المجلس. وأجري طرح الاقتراح على التصويت، فحظي بموافقة الاغلبية الساحقة. وكان الامين العام لجبهة التحرير العربية، عبدالرحيم احمد، اعترض على قبول عضوية الحزب الشيوعي من الوجهة التنظيمية فقط. وقال، في مطلع اعتراضه: «اذا فتحنا باب قبول احزاب جديدة، فسنجد امامنا العديد من الاحزاب التي تريد ان تتمثل في م.ت.ف.» (**الحرية** ، ١٩٨٧/٥/٣). وبعد فوز اقتراح عرفات باعتماد الحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية، القى عضو المكتب السياسي للحزب، نعيم الاشهب، كلمة في المجلس، قال فيها: «ان خصوصية الحركة الوطنية الفلسطينية قد جعلتنا ندرك ان مفتاح الموقف هو في استقلالية القرار. هذا ما علمتنا اياه التجارب، وخاصة اضراب العام ١٩٣٦ الذي اجهض من قبل الدول العربية» (**المصدر نفسه**).

اعمال اللجان

انبثقت عن المجلس الوطني عشر لجان هي: اللجنة السياسية، واللجنة العسكرية، واللجنة القانونية، ولجنة شؤون الوطن المحتل، ولجنة شؤون العائدين والمخيمات، ولجنة الاعلام والثقافة، ولجنة